

ان كلا منهما ليس معناه عدم كذا الا انهما امران موجودان في الخارج عن الذهن
اذ من العلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة امران اعتباريان لا وجود لهما
في الخارج عن الذهن واهل الاصول يجعلون اسما المنافات اثنين فقط
ثاني القضيضين وثاني المتدينين ويجعلون العدم والملكة با حلتين في
القضيضين والمتضامين داخلين في المتدينين ولهذا يقولون المعلومات
مختصة في اسما اربعة المتدينين والمتضامين والقضيضين لا في
المعلومات ان اسكن اجزاءها فهناك خلافان والا فان لم يكن مع ذلك ارتقا
فيها التيقن وان امكن مع ذلك ارتقاها فاما ان يختلفا في الحقيقة ولا
الاول الصندان والثاني المتدينين فخرج من هذا ان القسم الاول من هذه
المخالفات وهما يجتمعان ويرتفعان كالكلام والعقود لزيد والثاني القضيض
لا يجتمعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه والثالث الصندان لا يجتمعان
وقد يرتفعان كالحرية والسكون فانها لا يجتمعان وقد يرتفعان بعدم محلهما
الذي هو الحزم والرابع المتدينين لا يجتمعان وقد يرتفعان كالبياض والبياض
واجتبا صاحبنا على ان المتدينين لا يجتمعان فان المحل لو قيل المتدينين ان يقبل
المتدينين فان العاقل للشيء لا يجاوز عنه وعن محضه فلو قيل المتدينين
لجاز وجود واحد في المحل مع انقائه الاخر فيخالفه ذلك فيجتمع الصندان
وهو محال وهو العدم والحدوث وطرف العدم اعلم انه ترتيب هذه
العشرين المستحيلة على حسب ترتيبه العشرين الواجبة فذكرها ياتي في الترتيب
الاولى ثم الثانية وهكذا على ذلك الترتيب لخرها فالعدم نقبض

الصفحة

الصفحة الاولى وهو الوجود والحدوث فنقبض الصفحة الثانية وهي القدم و
طرف العدم ويسمى لفنا نقبض الصفحة الثالثة وهي البقاء واستحالة العدم
عليه يقال يستلزم استحالة الصفحتين الاخيرتين عليه جل وعز وهما
الحدوث وطرف العدم لان العدم اذ كان مستحبالا في حقه يقال لم يتصور
لا سابقا ولا لاحقا وبهذا يعرف ان وجوب الوجود لغيره ليس بمتلزم
وجوب القدم والبقاء له ببارك وتعالى نقبض القدم والبقاء هناك على
الوجود من عطف الخاص على العام واللازم على الملزوم كعطف الحدوث
وطرف العدم على العدم هنا وانما يكف بالاول في الموضوعين لان المقصود
ذكر الصفات الواجبات والمستحالات على التخصيص لا التلو واستغنى فيهما
بالعام عن الخاص وباللزوم عن اللازم لان ذلك ذكره في الجوهل كثير
منها الحفاء واللوانم وعسيرة حال الخريجات تحت كليتها وخطر الجهل في
هذا العلم عظيم فينبغي الاعتناء فيه بمرزب الايضاح على قدر الامكان والا
البلغ التحلية القلوب بيوافقت الايمان وبانها التوفيق وهو الهادي
من ليا وحض فصله الى سواء الطريق والمماثلة للحدوث بان يكون
جريا او اخذ ذاته العينية قدرا من الفراغ ويكون عرضا يقوّم بالجوهر
او يكون في جهة الجوهر او حوله جهة او يتقيد بمكان او زمان او تنصف
ذاته العلية بالحدوث او تنصف بالصفة والكبر وتنصف بالآخر عن في الا
فعال والاحكام حقيقة المتدينين هو الاذعان المتساويين في جميع صفات
وهي التي لا تعقل حقيقة الذات بدونها فالعقل ليساويان في بعض صفات

195